ملفات الإسناد بالمركز الوطني للإعلام التقني والعلمي Cerist
دراسة نظرية وتطبيقية لنماذج جزائرية

أ.ة بوشتة رحمونة
جامعة وهران السانية

المقدمة:

في نهاية القرن التاسع عشر للميلاد برز الضبط الإستنادي كمبادرة أولى عند المفهرسين الأمريكيين، إذ كان عبارة عن معلومات تضاف إلى بطاقة الفهرس وذلك لمساعدة المفهرسين أنفسهم لتفادي الوقوع في فخ تشابه الأسماء والألقاب والتعدد اللفظي ... إلخ. هذه الأسباب إذن هي الإرهاصات الأولى التي دفعتهم على التحقيق أو الضبط الإستنادي وعند التطور الهائل لأوعية المعلومات زادت الضرورة إلى مثل هذا النشاط في الفهرسة والذي أصبح له أبعاد كثيرة وبالتالي تطور مع التطور العلمي للمعلومات والاتصالات.

وإذا عدنا إلى وضعية ملفات الإستناد في الجزائر غائب تطبيقها بمعنى أوضح غائب حتى مفهومها في أوساط الوثائقيين المكتبيين والمكلفين بعمليات معالجة الوثائق داخل مركز التوثيق، وحتى في أوساط الدارسين في مجال علم المكتبات والمعلومات. بحيث أصبحت الفهارس البيبليوغرافية، وبنوك المعلومات البيبليوغرافية تعتمد اعتمادا كليا على الضبط الإستنادي باعتباره أحد المكملة المفهرسة.

ونظرا لقلة مجهودات الجزائر في هذا المجال وبعض المجهودات التي بدلت التي كان ينقصها التنسيق والترابط مع بعضها البعض جعل من هذه التقنية لا تلقى غايتها بأكمل صورة، زيادة عن عدم خوض التجربة من طرف المؤسسة المؤهلة والجذيرة بذلك ألا وهي المكتبة الوطنية.

لهذا لجأ المركز الوطني للإعلام التقني والعلمي إلى خوض تجربة إنشاء وإعداد نماذج من ملفات استناد وطنية وذلك ضمن الأهداف التي سطرت لنظام الوطني للمعلومات والتي كانت من أهم أهدافه:

إنشاء قائمة معطيات لملفات الإستناد الوطنية وتشمل بالخصوص: أسماء مؤلفين، أشخاص وجماعات، أسماء مناطق جغرافية وعناوين دوريات... الخ

وذلك بالحصول على قوائم رسمية من عدة جهات منها: الديوان الوطني للإحصاء، الديوان الوطني لحقوق التأليف والمكتبة الوطنية.
وذلك بغية إنشاء هيئة وطنية لملفات الإستناد وبالتالي الإلمام بكل ما يخص الملفات البيبليوغرافية وملفات الإستناد ووضع نظام وطني للاستناد.
لذا قامت دائرة البحث والتطوير التابعة للمركز الوطني للإعلام التقني والعلمي على عاتقها الإشراف على مشروعين الأول تمهيدي سنة 1993 والثاني تكميلي 1999 لأول مرة على مستوى القطر الوطني هذا ما نتج عنه قرص مضغوط لملفات استنادية جزائرية وكان ذلك سنة 2001.
وفي هذا الإطار سنلقي نظرة عامة حول مفهوم وأسباب الضبط الإستنادي وملفات الإستناد والدور الذي تلعبه هذه التقنية "ضبط الإستناد" في فعالية البحث على المعلومة تفاديا للوقوع في عاتق الصمت والضجيج في عملية البحث الوثائقي والتي طالما عان منها الباحثون والمستفيدون على حد سواء.

إشكالية البحث:

عرفت ملفات الإستناد ولازالت تعرف تطورا هائلا في بداية القرن الواحد والعشرين إذ أصبحت جزءا لا يتجزأ من النشاط الفهرسي لكل مكتبة، ومعيار الجودة لفهارسها المختلفة وقد صاحب تطروها تطور كيفي في عملية الفهرسة في حد ذاتها وكذا الوسائل التكنولوجية والمنهجية كتركيبة مارك ومن بين أوجه هذا التطور ملفات الإستناد تفنين الضبط الإستنادي وتصميم التركيبة الخاصة به وهي مارك الإستنادية .(Marc Autorités)
لعله من المفيد لأغراض هذه الدراسة أن نبدأ بالتعريفات لأهم المصطلحات المتداولة في مجال الضبط الإستنادي لحداثة بعضها من ناحية ولقلة أو ندرة ما كتب عنها بالعربية من ناحية أخرى.
ومن هنا أصبح العمل الإستنادي دعامة أساسية من الدعائم الضرورية لإنشاء نظام وطني للمعلومات.
إذ لا يعقل إطلاقا إيجاد نظام للمعلومات بدون عمل فهرسي واستنادي مقنن قوامه المواصفات والمعايير المعتمدة من قبل (IFLA).
لهذا الغرض جاءت مبادرة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) في تصميم الأدوات المنهجية والفنية التي تمكن أي مكتبية من تصميم فهرسها وفقا للأنماط الدولية، بالرغم من هذه المبادرة الرائدة يجعلنا نتساءل هل إنجاز ملفات الإستناد ممكن في بيئات مكتبية نامية كما هو الشأن في معظم مكتبتنا

في الجزائر حيث أن فقدان الممارسة الإستنادية بصفة عامة لهو انعكاس لاختلالات في المستويات عدة، وإذا كان هذا ممكنا فما يجب توفره لإيجاد ممارسة استنادية سليمة، فطرحت كاقتراح لهذا الإشكال البيبليوغرافي تجربة المركز الوطني للإعلام العلمي والتقني CERIST كجانب من جوانب الدراسة زيادة عن جوانب أخرى سوف تذكر في منهجية البحث.

1.1 العمل الإستنادي:

هي الأنشطة اللازمة لإنشاء وصيانة واستخدام ملفات أو هي عملية تقدير شكل الاسم أو العنوان أو المفهوم الموضوعي الذي سيستخدم كرأس على التسجيلة البيبليوغرافية، تقدير الإحالات اللازمة أو المطلوبة لذلك الشكل وتقدير علاقات هذا الرأس مع الرؤوس المعتمدة الأخرى[1].

2.1 الضبط الإستنادي:

الطرق التي بمقتضاها تستعمل الأشكال المعتمدة للأسماء والموضوعات والعناوين الموحدة الخ. كرؤوس في ملف للسجلات البيليوغرافية بطريقة موحدة طول الوقت بالإضافة إلى صيانتها.

وهي تتضمن ملف السجلات الإستنادية الذي يحتوي على الأشكال المعتمدة وإحالاتها، كما يتضمن آلية تحديث السجلات في حالة ملف التسجيلات المقروءة آليا وذلك بضمان ثبات الاستخدام طول الوقت[2].

3.1 بطاقة استناد:

وهي عبارة عن بطاقة تعطي الشكل الذي اختير لمدخل الفهرس، فإذا استخدم اسم في المدخل فإنها تعطي تاريخها باختيار. وأية تغيرات حدتث بالنسبة لأسمها.

- بطاقة يذكر عليها رقم التصنيف الذي أعطى لموضوع من الموضوعات والمداخل الموضوعية التي أنشأت له في حالة التكشيف المتسلسل يعمل مدخل منفصل لكل خطوة اتخذت لتحديد الرقم[3].

4.1 ملفات الإستناد:

هو مجموعة من التسجيلات الإستنادية. ويشمل على الأشكال المنشأة للرؤوس المستخدمة في المؤسسات الفردية أو في مجموعات من المؤسسات المتصلة أو في شبكات من المؤسسات المتصلة أو غير المتصلة وتضم ملفات الإستناد الإحالات من الأشكال غير المعتمدة إلى الأشكال المعتمدة للرؤوس والروابط

من الأشكال الأقدم إلى الأشكال الأحدث وهي قد تربط بين المصطلحات الأوسع والأضيق والأشكال المتصلة.[4]

إذ أن تأليفة هذا الأخير سمحت بتسيير الفعلي للملفات الإستناد لا تسمح فقط بضبط بنية المداخل ولتكليف الإحالات بحيث لديها أكثر من ذلك معلومات مختلفة لكي تسمح بالتعرف لمداخل الإستناد لتمكين إعادة استعمالها بصفة دائمة ومتواصلة في تسجيلات ثلاثة محاور أساسية من المعلومات.[5]

- الصيغة المعتمدة ⟵ Forme retenue
- الصيغة غير المعتمدة ⟵ Formes Rejetée
- الصيغة المترابطة ⟵ Formes associée

ملاحظات تمكننا من التعريف الشكل المعتمد وشرح العلاقات ما بين الشكل الغير معتمد والشكل المعتمد وإشارة إلى المصدر لجمع كل المعطيات، وهذه الأخيرة غالبا ما تكون تحت رمز معين في ملفات الإستنادية المقروءة آليا.

ولهذا أوصى الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA منذ الستينات بضرورة بناء قوائم الإستناد خاص ببعض المداخل وهي: أسماء المؤلفين وأسماء الأماكن الجغرافية.

وعلى كل بلد بناء هذه الأدوات التي تسمح بتأسيس نظام عالمي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال لبرنامج الضبط البيبليوغرافي الدولي (CBU) وهي المسؤولية تعود إلى المكتبة الوطنية لكل بلد.

وهناك عدة صيغ نجدها في تسجيلة ملف الاستناد وهي بصفة عامة.[6]

- الصيغة المختارة أو المعتمدة
- الصيغة الممنوعة أو غير المعتمدة
- الصيغة المترابطة
- كما نجد أن هذه الصيغ الأخيرة يطلق عليها أو تسمى كذلك بـ:
- الصيغة المختارة
- الصيغة الممنوعة
- الصيغة المترابطة

وتعرف أيضا بـ: المدخل المعتمد والمدخل الغير معتمد ... الخ

ويعد ملف الإستناد أداة لضمان الاستقرار والثبات بين العناصر المتشابهة في التسجيلة البيليوغرافية، يساعد المستفيد في العثور على المعلومات بسرعة.

5.1 التسجيلة الإستنادية: الوحدة المطبوعة أو المقروءة آليا التي تسجل القرارات التي عملت أثناء سير العمل الإستنادي[7].

وإذا أردنا تعريف البنية أو التسجيلة الإستنادية إذن هي عبارة عن قواعد التي تسمح لنا بسيير المعطيات انطلاقا من مداخل التسجلية البيبليوغرافية. بحيث أن هذه الأخيرة هي عبارة عن المداخل التي تصف الوثيقة (كتب أو دوريات الخ) إذن هي التي تشكل تسجيلة الإستنادية، وبما أن التسجيلة البيليوغرافية هي عبارة عن بطاقة تعريف لكل وثيقة فإن التسجيلة الإستنادية تعد بطاقة تعريف لوحدات التي تمثلها التسجيلة البيليوغرافية، تسمى استنادية لأنها تجمع المعطيات التي يمكن أن تستند عليها وتعطي سلطة إذا أمكن القول على هذه المعطيات، سواء في الفهارس المحلية والوطنية أو العالمية وذلك حسب الحالات.

2- أسباب الضبط الإستنادي:

من أهم وأبرز الأسباب التي تحتاج إلى الضبط الإستنادي ما يلي:

- تغير الأسماء أو شكل الأسماء واستخدام الأسماء المستعارة.
- تشابه اسم شخص مع اسم آخر (نفس اسم لشخصين).

هناك بعض أسماء الأسماء معقدة في عناصر المدخل بسبب الجنسية أو بسبب الاختلافات في الممارسات والتقاليد للبلاد المختلفة، أو بسبب التغيرات في اللغات المستخدمة في أعمال المؤلف.

الهيئات قد تغير أسماءها، أو تدمج مع هيئات أخرى، أو تفضل عن هيئات أخرى أو تنقسم إلى أجزاء أو تتبعها فرعية أو تستخدم أسماء في أكثر من لغة واحدة.

- بعض عناوين الأعمال لا تبقى كما هي، وهي قد تترجم إلى لغات أخرى أو تصبح معروفة بعناوين أخرى.

- السلاسل قد تندمج أو تنقسم أو تتفرع، أو تختار نفس الاسم لسلسلة موجودة من قبل.

- بعض الموضوعات لها أسماء مختلفة، والبعض الآخر تتغير علاقاته ومعانيه.

- لا تتفق المصادر المرجعية في إدخال اسم معين تحت نفس العنصر وفي نفس الشكل والإكتمال.

- القواعد وتقنيات والقوائم غير دائمة وغير واضحة بطريقة تجعل كل الأشخاص يفسرونها بنفس الشكل.

وهكذا يتضح أن الحاجة إلى الضبط الإستنادي أساسية وضرورية، لإنجاز فهرس لوظائفه.
إن الغرض من ملف أو ملفات الإستناد هو تقنيين وضبط استخدام المكتبة للمداخل غير الموضوعية ورؤوس الموضوعات وما يلزمها من إحالات. بحيث أن هناك الكثير من المكتبات الصغيرة التي قد لا تقوم بإعداد ملفات استناد وإنما تستخدم فهارسها البطاقية وأدوات العمل لهذا الغرض.
وعادة ما نرتكز هذه المكتبات على ما تتلقاه من بطاقات أو بيانات من مكتبات كبيرة لها ملفات استنادية قوية وتنشئ المداخل بطريقة صحيحة والمناقصات إلى قد تتصادف أ تظهر والناتجة من تغيرات في القواعد أو الأخطاء أو ما تشابه ذلك تعالج عندما توجد.

1.2 وظائف ودور الضبط الإستنادي:

من أهم أدوار ووظائف الضبط الإستنادي:

- تأمين نوع من التماسك والثبات في بنية الفهرس: وذلك بإبراز العلاقات بين أسماء ومواضيع تربط بينها صلات معينة (صيغة مختلفة للاسم الواحد، أسماء سابقة أو لاحقه).
- توثيق القرارات وضبطها حتى يتم التنسيق بين عمل المفهرسين وإضفاء صبغة موحدة على عملهم.
- اجتناب إدخال نفس المادة أكثر من مرة واحدة.
- مساعدة المفهرسين في اختيار الصيغة المناسبة للرأس.

إما بالرجوع إلى صيغة سبق اعتمادها.
أو بصياغتها على المنوال المتبع في بطاقة الإستناد كما يبرزه السياق وتدل عليه الأمثلة.
ومن ثم أسلوب التقديم والتأخير بجمع كل جوانب الموضوع الواحد أو كل أعمال لمؤلف واحد معا وذلك باختيار الجزء الذي يتوقع أن يبحث القارئ رأسا للموضوع في الحالة الأولى وبالإعتماد على قواعد الفهرسة الوصفية التي تعتمدها المكتبة في الحالة الثانية، مع وضع الإحالات اللازمة في كلتا الحالتين.[8]
فبعض المكتبات مثلا تستخدم طريقة قلب الأسماء العربية لحديثة بينما يفضل البعض الآخر استخدامها كما ترد في صفحة العنوان.

وتنسج الإحالات بأصنافها نسيجا يربط مختلف المداخل يضفي على الفهرس وحدته ويجعل منه نظاما متكامل الأجزاء مما يجعل إضافة مدخل أو حذف آخر أو تعديل ثالث عملية دقيقة تستوجب التثبت ومراجعة كل المداخل التي تربطها صلة ما بالمدخل المعني بالأمر لما قد يترتب عن هذه العملية من تأثير في بنية الفهرس وما يربط بين أجزائه من إحالات والمعلوم أن الإحالات نوعان هما[9]:

- أنظر: وتحليل من صيغة مستخدمة إلى أخرى مستخدمة

مثلا: التلغراف. أنظر: البرق.

- أنظر: أيضا: وتحليل من صيغة مستخدمة إلى أخرى مستخدمة لما لهما من صلة ببعضهما البعض. نحو:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

- أنظر أيضا: مكتب التربية الدولي.

- الأحوال الشخصية أنظر أيضا

الحضانة، الرضاعة، الزواج، الطلاق، النفقة.

ويمكن أن تكون إحالة أنظر إحالة هابطة (كما في المثالين أعلاه) أو إحالة صاعدة كما في: حب الشباب أنظر أيضا الأمراض الجلدية أو إحالة متوازية كما: في النسيج أنظر أيضا الغزل. كما يمكن أن تكون إحالات أنظر وإحالات أنظر عامة أي أنها لا تحيل إلى رؤوس محددة وإنما هي تشمل عديدة رؤوسا عديدة يطول حصرها وتسجيلها، نحو: إفريقيا أنظر أيضا تحت اسم كل دولة افريقية ومن البديهي أن تحقيق الاستنادي عمل دقيق يكلف كثيرا من العناء والوقت والمال، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التحقق الاستنادي يكلف ما لا يقل عن 40% من تكاليف الفهرسة الأصلية للمادة كما أثبتت أن أغلبية المستفيدين لا يستخدمون الإحالات لصعوبة متابعتها في الفهارس البطاقية.

3- ملفات الإستناد في العالم:

معظم الدراسات التي نشرت عن هذا الموضوع هي عبارة عن مقالات بالإنجليزية والفرنسية مع عدد قليل من الكتب التي تتناول الفهرسة والتكشيف في الدراسات المتخصصة في مجال علوم المعلومات والمكتبات وغالبا ما تطرح مشاكل التي تعاني منها مكتباتها وتطرح الحلول لها.

وأبرزها مقالات لاري أولد التي تستعرض الإنتاج الفكري الخاص بالضبط الإستنادي على مدى 80 عاما أي منذ أوائل القرن العشرين. أما الكتب

الخاصة لهذا الموضوع فأبرزها ثلاثة: أولهما ميلر وهو بمثابة موجز إرشادي يشرح بالتفصيل كل أوجه عمل الضبط الإستنادي الذي يتم بجميع المكتبات الكبيرة، والكتابان الآخران يشتمل كل منهما على مجموعة من البحوث والدراسات التي قدمت يمثل النظرة الأمريكية[10].

من خلال الندوات والملتقيات التي تم رصدها نستنتج المستوى الذي وصل إليه العالم الغربي فيما يخص الإستناد:

الإرهاصات الأولى نرصدها عند أول لقاء ما بين الحكومات سنة 1974 تحت رعاية اليونسكو إذ حثت هذه الأخيرة على المراقبة البيلوغرافية العالمية وكلت لكل دولة مسؤولية إنجاز ملف الإستناد خاص بالمؤلفين سواء الفرديين أو الجماعات على مستوى ترابها الإقليمي وهذا قصد تحسين التبادل العالمي للمعطيات البيلوغرافية.

في 1977 انعقدت ندوة مزدوجة ما بينUNESCO[11] وIFLA بحيث أكدت على البيلوغرافية الوطنية وذلك بضرورة إنشاء وتسيير الملفات الإستنادية بحيث توكل هذه المهمة إلى الوكالة البيلوغرافية الوطنية تحت رعاية المكتبة الوطنية لكل بلد[12].

وبهذا نستنتج أن لكل بلد على مستوى كل مكتبة وطنية مسؤول عن رصد كل الإنتاجية الفكرية مع القيام بتحقيقات استنادية بصورة متوازية مع الإصدارات الوطنية وذلك بتبنى المكتبة الوطنية لهذه التقنية إذ أن في سنة 1981 بدأت برتيش British Library المكتبة الوطنية في إنشاء ملفاتها الإستنادية للبيوغرافية الوطنية البريطانية الجارية إلى 1995 إذ تحتوي 600.000 تسجيلة مصرحة لا تتضمن إلا البيوغرافية البريطانية وليس رصيد المكتبة بشكل عام[13]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض المؤسسات التي تصدر قوائم خاصة برؤوس الأسماء والإحالات المرتبطة بها، وأبرز الأمثلة على ذلك العمل الذي كانت تنشره مكتبة كونغرس في الولايات المتحدة ابتداء من سنة 1984 بالعنوان التالي: .Libray of congres Name headings with References

ويشمل هذا العمل على الرؤوس المقننة والإحالات للنوعيات التالية: أسماء أشخاص، أسماء الهيئات، أسماء الأماكن (الدول) والعناوين الموحدة للأعمال مجهولة المؤلف. وتهدف مكتبة الكونغرس من وراء نشر هذا العمل، مساعدة المكتبات في إنشاء المداخل. حيث تنجز هذه الأخيرة 3500.00 تسجيلة استنادية جزء كبير منها عبارة عن السلسلات (collections).

وأثناء المؤتمر العالمي IFLA / UBCIM الذي انعقد في سان بيترسبورغ ما بين 4 إلى 6 أكتوبر طرح عدة انشغالات حول الملفات الإستنادية، وكان عنوان المؤتمر تحت عنوان الملفات الإستناد 'إنشاء واستعمال".

من المحاور الرئيسية التي طرحت في هذا المؤتمر هو الإشكال القديم الجديد والمتمثل في إيجاد رقم استناد يسمح بالتعرف على أي مؤلف عبر العالم كما الرقم الدولي الموحد للكتاب. وهو ISBNهو الحال بالنسبة للكتاب International Standard Authority Data number ISAD.

كما وقد سبق أن طرح في نهاية 1990 من طرف الفرنسيين ونوقش كذلك في مؤتمر IFLA 1992 وفي مؤتمر IFLA/BCI 1995 إلا أنه تبين أن غير ممكن تحقيقه على مستوى العالمي لأن كل بلد أراد فرض تشكيلة خاص ببلده.

كما سردت بعض المحاور كفائدة وضرورة إنشاء ملف الإستناد والأثمان التي يكلفها لتسييره، مسألة انتقال أو تنقل من الفهرس اليدوي أو التقليدي إلى الآلي ومشكل اللغوي مع تعدد اللغات وكيفية ضبطها وتكيفها، زيادة على طرح التعاون ما بين المكتبات لمختلف البلدان والذي يعد شائكا وصعب تحقيقه ويتجدد طرحه[14].

أما بالنسبة للمكتبة الوطنية الفرنسية BNF فإن ملفات الإستناد في هذه المكتبة أصبحت في العشر سنوات الأخيرة ومرتبطة ارتباطا جذريا بالمكتبة الوطنية إذ احتوت قاعدة –BN-OPALE على 130000 تسجيلة استنادية سنة 1996. كما أنها متاحة أي ملفات الإستنادية على الخط المباشر online وبأشكال أخرى متنوعة مثل الشكل المطبوع والميكروفومي المصغر أو الشكل المقروء آليا مثل شريط مضغوط.

ومن ثم فمن الضروري توافر المواصفات الفنية والببليوغرافية والإجراءات اللازمة لإعداد هذه المنتجات.

4- بداية ملفات الإستناد في الوطن العربي:

كانت بداية الاهتمام بمداخل المؤلفين العرب في عام 1959 حينما عقدت حلقة اليونسكو لتنمية المكتبات في البلاد العربية في بيروت 1959 حيث دعت إلى ضرورة الاهتمام بتثبيت مداخل المؤلفين العرب.

وبهذا قد تم إعداد من طرف دكتور محمد الشنيطي قائمة سنة 1961 بعنوان مداخل المؤلفين العرب القدماء في 1215 هـ. لكنها لم تلقى انتشار وتطبيقا في أوساط المكتبين[15]. وبعدها مؤتمر الأول للإعداد البيليوغرافي الذي عقد في

الرياض سنة 1973، ويوصي هذا المؤتمر بإعداد المداخل بالنسبة للأسماء العربية التي تشتهر بأحد أجزائها، وأن يكون الجزء المشهور هو المدخل.
وفي سنة 1975 انعقد المؤتمر الثاني في بغداد للإعداد البيليوغرافي وقد ولى المؤتمر اهتماما أكبر بالموضوعات الأخرى مثل التقنيين الدولي للوصف البيلوغرافي وإعداد قوائم رؤوس الموضوعات والأعمال البيليوغرافية.
وفي نفس السنة انعقد أول تجمع في الخرطوم عام 1975 يوصي باستخدام الحاسبات الإلكترونية في الأعمال البيليوغرافية في الوطن العربي وأوصى هذا التجمع بإعداد قائمة الاستناد (محسبة) للأسماء العربية.
كما تعاقدت إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع الدكتور سعد هجرسي أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة على إتمام المرحلة الأولى من المشروع وتشمل إعداد بطاقة استناد لحوالي عشرة آلاف اسم من مختلف الأقطار العربية مع إحالات اللازمة، ونظرا إلى انتقال إدارة التوثيق والمعلومات للمنظمة إلى تونس فقد تخلت عن هذا المشروع ولم يستكمل حتى الآن.
في المؤتمر الثاني الذي انعقد في 3 – 12 ديسمبر 1977 للإعداد البيليوغرافي للكتاب العربي في بغداد قدم الدكتور الهجرسي تقريرا عن الخطوات التي تمت في إعداد القائمة الموحدة لمداخل الأسماء العربية باستخدام الحاسب الإلكتروني.
وقد أجريت تجارب لتنفيذ المشروع بالتعاون مع مركز بحوث الحاسبات العلمية بجامعة القاهرة، حيث تم إدخال عينة تشمل على البيانات لحوالي 2000 مؤلف أجريت عليها العمليات المختلفة حسب النظام المقترح.
كما استطاعت المنظمة بالتعاون مع جمعية المكتبات المدرسية في مصر والمكتب الإقليمي لمكتبة الكونغرس بالقاهرة ومركز الحاسب العلمي بجامعة القاهرة أن ينتهي من المرحلة الأولى من مشروع قائمة الاستناد الموحدة لمداخل الأسماء العربية مع الإحالات، حيث تم إعداد المداخل المعيارية لحوالي عشرة آلاف اسم عربي من المؤلفين وغيرهم مع الإحالات اللازمة لها.
كما أن هذه المداخل والإحالات قد اختزنت على أشرطة ممغنطة بواسطة برنامج خاص أعده مركز الحساب العلمي لجامعة القاهرة، وأصبحت هذه القائمة المحاسبة جاهزة لممارسة المرحلة التالية من المشروع[15]

ثم عاد الاهتمام ببحث قضية مداخل الأسماء حينما عقد مؤتمر توحيد الفهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا الذي انعقد مابين 28 نوفمبر و1 ديسمبر 1984برعاية المعهد الأعلى للتوثيق بالجمعة التونسية حين أصدر مجموعة من التوصيات منها الفقرات الثالثة من التوصيات المتعلقة بقواعد الفهرسة الوصفية وكانت خاصة بمداخل الأسماء.[16]

1.4.الأعمال المنجزة والمدخولات للضبط ألاستنادي:

الأعمال التي قام بها بعض المؤلفين العرب في تحقيق ما يسمى بالمداخل المؤلفين للأسماء العربية.

2.4.مداخل المؤلفين العرب لمحمود الشنيطي وعبد المنعم فهمي:

العمل الذي قام به المؤلف عبارة عن 132 مؤلف عربيا قديما امتدت حياتهم في أخر القرن 18 ميلادي، إذا قام برصد كل قوائم المؤلفين من معجم المطبوعات العربية والعربة لسركيس[17]، وكذلك كتب أخرى منها: كتاب الأعلام لزركلي، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان....

3.4.مداخل المؤلفين والأعلام العرب لناصر السويدان ومحسن العريني:

هي عبارة عن قائمة تقارب التسعة آلاف اسم من فئات مختلفة، وقد حرص القائمان على العمل على اختيارا لشخصيات التي لها أهمية في مجال التأليف والكتابة في الميدان التاريخي والأدبي وغيرهم رجال الدين والعلم.

وقد اهتم كل من المؤلفين أن تشتمل القائمة اسماء الاشخاص الذي امتدت حياتهم بعد 1350هـ/1930م .باعتبار الأسماء قبل هذه الفترة لا تشكل صعوبة.

والغرض من هذه القائمة استخدامها كأداة عمل من قبل المفهرسين لتحديد الشكل والصيغة الذي يدخل بها الاسم العربي وتوحيد مداخل المؤلفين في فهارس المكتبة العربية.[18]

4.4.قوائم الإستناد المنجزة مؤخرا: وزيادة عن الأعمال السابقة صدرت عدة قوائم عربية

تهدف إلى الضبط الإستنادي بالنسبة للأسماء وهي:

أ- القائمة التي أعدها كل من الدكتور محمد الشنيطي وعبد المنعم السيد فهمي للأسماء العربية القديمة في 1800 م / 1215هـ وهي تضم ما يزيد على 800

اسما قديما، وهي قائمة محدودة نسبيا، ولكنها هي التي فتحت الباب ونبهت الأذهان إلى هذه الأعمال .

ب- القائمة التي أعدها فكري زكي الجزار، وأصدرتها مكتبة الملك فهد الوطنية في السنوات من 1991 إلى 1994، في أربعة مجلدات وهي تضم نحو 2500 اسما حتى 1215هـ / 1800م .

ج- القائمة التي أعدها كل من د. شعبان خليفة ومحمد العايدي في مجلدين كبيرين

وصدرت 1996 . وهي تضم ما يقرب من 2500 اسما مات أصحابها في عام 1317ه / 1930م

د .من ناحية أخرى نجد أن من إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ه . قائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة من إعداد محمود أحمد إتيم مطبوعة في 916 صفحة .

تأتي هذه القائمة استجابة للدعوات المتكررة التي رددها المفهرسون في المكتبات ومراكز المعلومات في الوطن العربي خلال العديد من الدورات والمؤتمرات، وقد بنيت هذه القائمة على أسس إعداد القوائم التي أقرتها المنظمة في ندوة الركائز الفنية المنعقدة في عمان – الأردن عام 1980م وعملت على تجنب الأخطاء ونقاط الضعف التي عانت منها القوائم الأخرى .

وبهذا يمكننا القول أن البيانات الأولى التي خاضها الباحثون العرب فيما يخص الضبط الإستنادي لأسماء المؤلفين العرب تعد البذور الأولى بانجازات القوائم الإستناد العربية .

من خلال عرضنا لهذه الأعمال نبين أن هناك الكثيرين الذين بذلوا جهودا كثيرة في هذا الاتجاه أي الضبط الإستنادي إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية ربما لأنها جهود بذلت على المستوى الفردي وهذه الانفرادية إذ أمكننا القول لا تمكننا من الوصول إلى إعداد الأدوات أو القواعد أو التقنيات التي تقوم على أساسها العمليات الفنية إذ توقفنا عند كلمة أو مصطلح التقنيات نجد أنها تتناقض مع الرؤى والإجتهادات الفردية، وإن هذه الأخيرة مطلوبة ولكنها انصهرت في سبيكة واحدة، يستخدمها الجميع بعد ذلك كتشكيل متماسك.

إما أن تبقى الجهود المبذولة مشتتة وليست مركزة في اتجاه واحد سوف تؤدي إلى التضارب في الممارسة، إذ خيرت المكتبات العربية بين هذه القائمة أو تلك، وغالبا ما تحدث مناقشات كثيرة لاختيار ما بين قوائم البلدان الغربية

كقائمة كونغرس سيرز وغيرها من القوائم التي عرفت زواجا في العالم الغربي .
ونجد بعضها أي المكتبات مازال فيها التحقيق الإستنادي كعمل أو ممارسة في ميدان الفهرسة الوصفية أو كتقنية من أهم التقنيات المكملة للفهرسة .
ومع هذا فإن أول ما يواجه الباحث في هذا المجال هو الشكوى من عدم توافق تقنين محكم وشامل، تقنين ومتفق عليه للفهرسة الموضوعية، مثلما توافر للفهرسة العربية وحدها، وإنما أيضا من جانب المكتبات في البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.[19]
وخلافا لما وجد في البلدان العربية من تذبذبات في ممارسة الضبط الإستنادي للأسباب التي ذكرت آنفا نجد أن القسم العربي لدائرة الفهرسة في مكتبة يافت التذكارية للجامعة الأمريكية عرفت ممارسة للضبط الإستنادي في شكله التقليدي منذ الخمسينات وذلك لأنها تعمل بالتنسيق مع الكونغرس.

5.4.مكتبة يافت التذكارية للجامعة الأمريكية لبيروت :

لقد بدأ القسم العربي بدائرة الفهرسة في مكتبة يافت التذكارية jafet mémorial Library
باكرا في وضع الرؤوس موضوعات عربية جانبا إلى جنب مع رؤوس الموضوعات الإنجليزية معتمدا على قائمة مكتبة الكونغرس الأمريكي Library of congres، وربما كان ذلك قبل الحرب العالمية الأولى كما استنتج من بعض سجلات المكتبة البطاقية والدفترية .
في أوائل الخمسينيات كان القسم العربي يعتمد لائحة مترجمة معا قائمة مكتبة الكونغرس كما يستفاد من مراجعة أرشيف دائرة الفهرسة للقيام بالضبط الإستنادي، في سنة 1974 أعد الدكتور يوسف خوري لائحة برؤوس الموضوعات العربية المستخدمة في هذه المكتبة، طبعت في خمسة مجلدات وكان يتم تحديثها خطيا ويدويا بشكل مستمر .
مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان قد أعيق عملية نشرها، قبل ذلك أصبح القسم يعد بطاقات استناد موضوعية ثنائية اللغة (العربية والإنجليزية، والإنجليزية عربية).
وبعد أن تم نقل البيانات الببليوغرافيا من الفهرس البطاقي العربي إلى قاعدة محسوبة في نظام Olib تعرف ب Libcat خلال عام 1997، بواسطة شركة logsالمسؤولة على تسويق البرنامج المكتبي Olib وصيانته في لبنان والعالم العربي .

وقام القسم العربي بدائرة الفهرسة بمراجعة شاملة لرؤوس الموضوعات المستخدمة تحقيقا وتنقيحا وتدقيقا وإضافة وحذفا بالاستناد إلى الطبعة الثانية والعشرين من قائمة مكتبة الكونغرس الأمريكية، بالإضافة إلى عدد من القوائم العربية المتاحة ومنها قائمة ابراهيم أحمد التي كانت باكورة القوائم العربية بحيث صدرت الطبعة الأولى 1958.

وقائمة جامعة الملك سعود بإشراف ناصر السويدان، سنة 1985 وقائمة محمود إتيم الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1995 بالإضافة إلى مكنز الجامعة الثلاثي اللغات الصادرة عن مركز التوثيق لجامعة الدول العربية 1983.

من مميزات هذه القائمة [20]:

إنها قائمة فعلية مجربة، أي أنها تعطي عناوين موجودة فعلا في خزائن المكتبة الجامعية الأمريكية وليست قائمة نظرية بحثة.

إنها قائمة حية متحركة فهي تجاري التطور اللغوي والفكري والبحثي، كما لن تتوقف أو تموت، لأنها تستمد من مؤسسة عميقة الجذور ألا وهي قائمة كونقرس.

- إنها قائمة ثنائية اللغة وهي تسند إلى قاعدة بيانات مكتبة الجامعة والي تزيده مجموعتها عن نصف مليون كتاب مع الإضافة السنوية تقارب عشرين ألف.
- بالإضافة إلى المصادر الالكترونية مما سيجعلها قريبا تضاعف جمعها الحقيقي عدة مرات وهده القائمة تتيح لمستخدميها الوصول إلى الموضوعات والعناوين الفعلية باللغات الحية ولا سيما إنكليزية والفرنسية والألمانية .

إن فهرس المكتبة لرؤوس الموضوعات متاح للإطلاع على الموقع الواب وهو كالآتي :http://WWW.aub.edu.LB/libries

5. التجربة الجزائرية في ميدان الضبط الإستنادي:

1.5. ملفات الإسناد في المكتبات الجزائرية:

من المعلوم أن بداية ملفات الاستناد كانت في مطلع القرن الماضي من قبل المكتبة الوطنية الأمريكية كونقرس التي عرفت زيادة فيما يخص هده التقنية في مقدمتها قائمة رؤوس الموضوعات والتي أصدرت في شكلها النهائي قائمة استناد لرؤوس الموضوعات libarary of congress Subject heading – L.C.S.H والتي أخذت أو اقتبست بدورها من المكتبة الوطنية الكندية، وبالتالي أنشأ ما

يسمى بقمة رؤوس الموضوعات الكندية :RVM والمكتبة الفرنسية BNF هي الأخرى أخذت من هده الأخيرة.

أما على الصعيد العربي فإننا رصدنا عدة محاولات إلا أنها لم تصل الهدف المنشود لأنها لم تعتمد في دراستها إلا على الأسماء القديمة وليس الأسماء الحديثة أو المعاصرة التي لا تتوفر لها المصادر المرجعية الكافية . هدا فضلا عن أنها اتمدت هده الدراسات على جميع الأسماء الجغرافية ورؤوس الموضوعات.

وخلاف لما وجد في البلدان العربية نجد أ الضبط الاستنادي كممارسة يومية في عملية الفهرسة لا وجود له في المكتبات الوطنية أو في الجزائر على الخصوص وذلك نتيجة إلى نقص التجربة والتأهيل العلمي والفني فيما يخص الضبط الاستنادي وبالتالي إلى غياب الأدوات التقنية لدى المفهرسين الجزائريين زيادة على غياب المكتبة الوطنية لخوض تجربة الضبط الاستنادي.

كما يمكن إرجاعها إلى عدم خوض التجربة أو لعدم تعود القائمين على المكتبات لهدا النوع من التقنية التي تعد من أهم العوامل المكملة للفهرسة، كما يمكن إرجاعها لسبب عدم وجود مختصين مؤهلين في المكتبات بالقدر الكافي داخل المراكز الوثائقية.

زيادة على أن الضبط الاستنادي ممارسة يومية من قبل المفهرس الجزائري والذي يمكن إرجاعه إلى الوضع إذا أمكننا القول المتردي الذي تعيشه المكتبات والمكتبي على حد سواء باعتبار واقع المكتبة جزأ لا يتجزأ من لواقع العلمي والأكاديمي والثقافي في بلادنا.

من جهة ثانية يمكن أن يكون عمل المفهرس قائما على الإحالات إلا أننا نجد أن العمل الاستناد يرتكز أو يعتمد أو بالأحرى يستند إلى مصدر ومراجع ينبغي للمفهرس أن يرتكز عليها لأن هده الوسائل غابا ما تكون مفقرة لتغية العمل الاستنادي.

وبالتالي تعجز أو تعرقل المفهرس في العمل الاستنادي وبالتالي غياب هده الممارسة لها مبرراتها نظرا لافتقارها البيليوغرافي والموسوعي الذي يعيشه الإنتاج الفكري الجزائري.

وبالتالي تجمعت الأسباب لغياب أو نقص التحقيق أو الضبط الإستنادي في المكتبات الجزائرية ولى رأسها المكتبة الوطنية.

وإذا رجعنا إلى مهام المكتبة الوطنية فهي تعتبر الوكيل الأول فيما يخص المراقبة البيليوغرافية، لقد حددت مسؤولية المراقبة والضبط البيليوغرافي لكل مكتبة وطنية وذلك انطلاقا من بناء قوائم الاستناد خاص بمدخل أسماء المؤلفين وأسماء المناطق الجغرافية، وعلى كل بلد إنشاء هده القوائم التي تسمح بتأسيس النظام العالمي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الضبط البيليوغرافي الدولي CBU.

نظرا لغياب تجربة الضبط الإستنادي ببلادنا وذلك لأسباب ما إما أن تكون إدارية ونقص من جانب التأهيل العلمي أو أشياء أخرى غائب تبريرها وفي انتظار انطلاق عملية الضبط الإستنادي من قبل المكتبة الوطنية. هده الأخيرة التي تعد من أهم مهامها الإلمام بالإنتاج الفكري الوطني إضافة إلى مراقبة الضبط الببليوغرافي مع التحقيق الاستنادي هذا الأخير الذي أصبح يعد ركيزة من ركائز الفهارس المكتبية وصيانتها.

2.5. ملفات الاستناد من مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST):

ولذلك أخذت دائرة البحث والتطور التابعة لمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي على عاتقها ضرورة إنشاء ملفات الاستناد وطنية خاصة بالجزائر تحت إشراف الدكتور مجيد دحمان إذ رصدنا محاولات متكررة لتكريس هده التقنية من خلال إشرافه على مشروعين مهين إذا يعتبره إنطلاق أولي لضبط الاستناد في الجزائر.

الأول انطلق في سنة 1993م تحت رمز normel بعنوان ملفات الاستناد الوطنية إذ محور إشكالية وأهدافه كما يلي:

إشكالية: إن غياب وسائل الضبط (ملفات الاستناد) في المكتبات في الجزائر أوجب التفكير في ضرورة اقتراح وسيلة عمل لهده المكتبات تكون على شكل دليل منهجي (يكون بمثابة الوسيلة المرجعية بالنسبة للفهرسة).

أما بالنسبة للتكشيف فيجب القيام بدراسة مقارنة لاختيار لغة التوثيق.

أهداف المشروع:

1- إعداد دليل منهجي يخص كيفية القيام بوضع ملفات الاستناد وطنية

2- تعريف التركيبات Format لمعطيات الاستناد طبعا Unimarc للاستناد المداخل.

3- دراسة الجانب المتعلق بالإعلام الآلي.

إمكانية وضع قاعدة معطيات برنامج CDS/ISISأو MINSIS وتسيير المعطيات مزدوجة اللغة (عربي – فرنسي).

وبالتالي يمكننا القول أن المشروع الأول كان عبارة عن محاولة بالإلمام والتجميع الجانب النظري والتقني وذلك بدراسة مختلف الأدلة أو الفهارس الأجنبية وذلك بجمع أو رصد الجانب المرجعي لهذه التجارب السيلوغرافيات وجميع المطبوعات بالإضافة إلى تقارير التربص التي أقيمت من طرف مختصين في مجال الإعلام التقني خارج الوطن وبالتالي الخروج بدليل منهجي وذلك بدراسة مقارنة بين التجربة الكندية RVM والتجربة الفرنسية مع دراسة إمكانية وضع قاعدة معطيات برنامج MINISIS CDS/ISIS وبالتالي تمحورت أهداف دراسة مشروع Normal I حول نقاط تالية:

- دراسة مختلف الأدلة والفهارس
- دراسة تركيبة Unimarc autorité
- دراسة التجربة الدولية

وبالتالي نستنتج من خلال المشروع الأول لسنة 1993 حتى بداية المشروع 1999 هي مرحلة التحكم التقني أما عن المشروع الثاني فيعد المرحلة الحسمية لتجسيد عملية الضبط الإستنادي كتجربة أولى وذلك بوضع نظام وطني للإستناد الببليوغرافيا وكانت آفاقه ما يلي:

- الإلمام بكل ما يخص الملفات البيليوغرافية وما فات الإستناد وضع وطني الإستناد خاص بالجزائر.
- التثبيت من منهجية خلق ملف الإستناد الجزائري لرؤوس الموضوعات في حالة:

نموذج لملف الإستناد لرؤوس الموضوعات.

- أسماء جغرافية.
- أسماء للمؤلفين الأشخاص.
- أسماء الجماعات.
- كتابة دفتر شروط لإنشاء هيئة مختصة في ملفات الإستناد الوطنية.

وبعد المرور بمرحلة التحكم التقني والفني لعملية الضبط الإستنادي مع تقييم للجانب المعرفي والنظري لهذه التقنية وذلك بتكوين لجنة بحث تقنية على حسب نوعية ملفات الإستناد وذلك للانطلاق في الجانب التطبيقي للمشروع مع دراسة إمكانية وضع قاعدة معطيات يديرها برنامج WINISIS/CDS/ISIS يمكن من المعطيات حتى ولو كانت مزدوجة اللغة (عربي – فرنسا).

ونتيجة لكل هذا خرج فريق البحث لدائرة البحث والتطوير التابع للمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي بإنتاج قرص مضغوط حول ملفات الإستناد لأول مرة في الجزائر إذا يحتوي هذا الأخير:

250: تسجيلة لأسماء جزائريين

145: تسجيلة لأسماء مناطق جزافية

15: تسجيلة حول جماعات collectivité

بالإضافة إلى عدة تقارير ومداخلات تخص الملفات الإستنادية الوطنية إذا طرحت ونوقشت لأول مرة على الصعيد الوطني.

ومن أهم المداخلات والتقارير التي قدمت من طرف الدكتور مجيد دحمان أو أحد أعضاء في مخبره. وهي كالتالي:

- مذكرة تقنية خاصة بمداخل رؤوس الموضوعات خاصة بالجزائر، مذكرة رقم 1 – 9 ص.
- تقديم دراسة مقارنة على شكل دليل بين قائمة لرؤوس الموضوعات الفرنسية Rameau والكندية RVM مذكرة تقنية رقم 2 – 14ص.
- مداخلة في الأيام الدراسية حول التأليه والمعالجة التقنية للوثائق المكتبة الوطنية الجزائر. 1995 تحت عنوان: ـذ
- " L'apport des formats de données dans la mise en place d'un système national d'information bibliographique" .
- مداخلة الأيام الدراسية لنظم المعلومات الجغرافية. وزارة التهيئة العمرانية الجزائر 1998 تحت عنوان:
- " L'impact multidimensionnel des fichiers d'autorité géographiques "
- مداخلة في المؤتمر الوطني حول موضوع المناطق أو الأماكن: ذاكرة ومعرفة (CNPAH) المركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخ الجزائر 2001 تحت عنوان:
- " L'entité toponymique et la problématique documentaire: une approche par les fichiers d'autorité".
- إنشاء دليل نموذجي خاص بتسيير ملفات الإستنادي لأسماء الأشخاص والجماعات وأسماء المناطق الجغرافية والعناوين المختصرة لدوريات.
- إنشاء نماذج لقاعدة معطيات خاصة بملفات إستنادية وذلك باستعمال برنامج CDS-ISIS et Winisis² بالإضافة إلى تركيبة Unimarv / autorités.

إذ تحتوي هذه الأخيرة على قرص مضغوط وللعلم أنتج لأول مرة في سنة 2000 ويتضمن ما يلي:

- 250 تسجيلة إستنادية لأسماء جزائرية.
- 145 تسجيلة إستنادية لأسماء مناطق جغرافية جزائرية.
- 15 تسجيلة إستنادية لأسماء جماعات.

كما أعطى بادرة أولى لتنظيم أول ملتقى وطني حول النظام الوطني للمعلومات لسنة 1993 تحت عنوان:

" Système national d'information: état actuel et perspectives d'avenir ".

بحيث نوقش وطرحت لأول مرة قضية ملفات الإستناد في الجزائر بمناسبة تنظيم أول ملتقى وطني حول النظام الوطني للمعلومات لسنة 1993:

" Système national d'information: état actuel et perspectives d'avenir ".

أما عن ما كتب أو نشر فيما يخص الضبط الإستنادي في الجزائر فإننا نرصد عدة مقالات نشرت في مجلة المعلومات العلمية والتقنية RIST[21].

منها مقال فربيدة بن سعدي عضوة في فريق بحث د. دحمان مجيد حيث تعرضت الباحثة لطرح مشكل ملفات الإستناد في الجزائر وإشكالية إزدواجية اللغة في الجزائر فبأية لغة يمكن للمكلف بالتحقيق الإستنادي أن ينشأ ملف الإستناد، كما تعرضت إلى التجربة الكندية في مجال الضبط الإستنادي وكيف استطاعت أي "المكتبة الكندية" لإقتباس والأخذ من مكتبة الكونغرس وتكيفها مع المكتبات الكندية.

أما مقال: فتحية عيسى يحي: وكان محاولة لإلقاء الضوء على ضرورة إنشاء قائمة أو مجموعة من المداخل لرؤوس الموضوعات خاصة بالحرب التحريرية وذلك بالرجوع إلى القائمة الفرنسية لرؤوس الموضوعات: Rameau.

وقد تبين من خلال المقال أن مداخل رؤوس الموضوعات الفرنسية لا تغطي الحرب التحريرية إلى العموميات منها فقط.

وبالتالي توصلت صاحبة المقال إلى أن القوائم الأجنبية وعلى رأسها الفرنسية لا تغطي الإحتياجات الوطنية وبالتالي أصبح من اللزوم على المفهرسين الجزائريين وعلى رأسهم الباحثين إثراءها وتكيفها مع الواقع الجزائري.

كما نضيف أيضا مداخلة ألقاها السيد نبيل دروغ وثائقي بمركز الإعلام العلمي والتقني في إطار ملتقى نظم (لبنان) في سبتمبر 2001 تحت عنوان "التكشيف بالفرنسية / التكشيف بالعربية ". ومداخلته كانت بعنوان "إشكالية التبني / تعديل الفهرس الإستنادي الموضوعي بالجزائر".

"Problématique de l'adoption / adaptation d'un fichier d'autorités matière en Algérie: cas de Cerist (Alger. Algérie)".

ونص المداخلة شمل عدة جوانب من منهجية إنشاء فهرس إستنادي موضوعي من العدم أو تبني فهرس موجود مع تقييم الفهارس المستعملة بدائرة الجمع والمعالجة التابعة لمركز الإعلام العلمي والتقني وهما: قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى ورامو Rameau

المرحلة 1993:1999: هي مرحلة التحكم التقني والمضمون أما مرحلة 1999 فهي مرحلة تطوير النوعية فقط وتعد تتمة لما سبق.

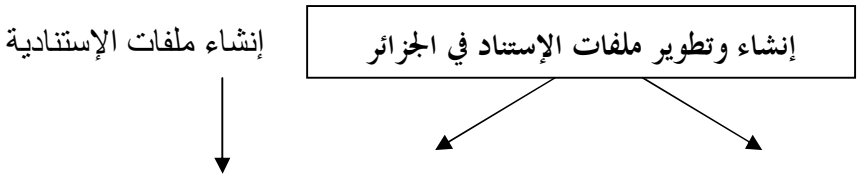

مزدوجة اللغة

- ملفات الإستنادية بالعربية"
- ملفات الإستنادية بالفرنسية

وبما أن المركز أنشأ ملفات الإستناد وباللغة الفرنسية فقط. فقد وجب أن يكون مزدوج اللغة باعتبار أن الجزائر تعتمد في معاملتها اليومية وخصوصا على المستوى الأكاديمي اللغتين: الفرنسية والعربية.

1.2.5. مراحل مشاريع ملفات الإستناد في الجزائر:

تم إدراج هذه الملفات في إطار مشروع النظام الوطني للمعلومات الذي شرع العمل فيه سنة 1993 وقد مر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى:

دراسة نظرية لملفات الإستناد ومختلف أنواعه، ثم الوقوف على التجارب الدولية في الميدان مثل التجربة الكندية والفرنسية وذلك بغية تهيئة الجانب النظري والمنهجي للمشروع وذلك برصد المرحلة التجميعية للقوائم الإستنادية المتفق عليها عالميا وهي رامو الفرنسية وRVM الكندية ثم تليها المرحلة الثانية التي انطلقا مع بداية سنة 1999.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تمت المصادقة على منهجية المشروع وبالتالي:

- إيجاد نظام آلي يوظف لإنشاء قاعدة معطيات وقد اختير CDS/Isis.
- إيجاد تركيبة لوصف المعطيات الإستنادية عبر الكمبيوتر وقد اختيرت تركيبة Uni marc/Autorité وبالتالي وضع نظام وطني للإستناد خاص بالجزائر.
- اختيار نظام استنادي للرؤوس الموضوعات وقد اختيرت قائمة Laval بعد دراسة تقييمية لعدة نظم من بينها LCC/Rameau، وقائمة الدكتور محمد فتحي

عبد الهادي لرؤوس الموضوعات العربية وذلك بتكييفها حسب الحقائق أو الخصائص الجزائرية ذات الطابع الإسلامي.

المرحلة الرابعة:

إنشاء قرص مضغوط حول ملفات الإستنادية، جزائرية في سنة 2000 لأول مرة. يحتوي على:

- 250 تسجيلة لأسماء جزائرية.
- 145 تسجيلة لأسماء مناطق جغرافية.
- 15 تسجيلة حول جماعات.

2.2.5. تقييم مرحلة 1993 – 1999:

يمكننا تقييم ملفات الإستناد انطلاقا من المشروعين 1993 – 1999 الذي تميزا بتواصل حلقتين مهمتين ألا وهما:

أولهما: تهيئة الجانب النظري والمنهجي للمشروع وذلك برصد المرحلة التجميعية للقوائم الإستنادية المتفق عليها عالميا وهي رامو الفرنسية وRVM المندية ثم تليها المرحلة الثانية وهي انطلقت مع بداية 1999.

السنة التي تمت المصادقة على منهجية المشروع وبالتالي تبني تركيبة unimarc للإستناد وإنشاء قاعدة معطيات للبيانات الإستنادية مع برمجة إنشاء CDS/ISIS وبالتالي وضع نظام وطني للإستناد خاص بالجزائر.

وبالتالي نجد أن المركز أخذ على عاتقه تهيئة الوسائل التقنية للقيام بإنشاء ملفات الإستناد على الصعيد الوطني وذلك بتوفير الوسائل التقنية، وبالتالي الحصول على قوائم رسمية للمؤسسات المختلفة واقتناء المراجع، ومن أهم هذه المؤسسات هي:

- المكتبة الوطنية (لأسماء المؤلفين).
- الديوان الوطني لحقوق التأليف (لأسماء المؤلفين).
- الديوان الوطني لإحصائيات (أسماء الأماكن الجغرافية).
- وزارة الداخلية (أسماء الأماكن الجغرافية والمناطق)
- المعهد الوطني للخرائط.

أما عن الجانب التقني والمعرفي للضبط الاستنادي قد تم إنجازه وضبطه كتقنية ينبغي للقائمين عليها تكييفها وتجسيدها في الواقع الجزائري وبالتالي إدماجها وغرسها في المكتبات الجزائرية وذلك لأن الوسائل التقنية قد توفرت لإرشاد القائمين على المكتبات، باعتبار أن ملفات الإستناد تنشأ من الرصيد نفسه وذلك لتبرير العمل الاستنادي، لأن هذه الأخيرة أي العمل الاستنادي

يتركز في جميع الاحيان أو في معظمها على المصادر والمراجع لتوضيح بعض المعطيات التي تخص بعض المداخل كمدخل التبصرة والذي غالبا ما يعتمد لتقديم تعريفات وشروحات تستلزم الاستناد على البيليوغرافيا منها قواميس، ومعاجم أو كل مصدر أو مرجع يمكن أن يخدم تلك التبصرة، وذلك بغية توضيح الغرض المطلوب، وبالتالي تقييد كل هذه المصادر والمراجع في مدخل المصادر، هدا الأخير يعتمد فيه على ذكر كل المصادر التي استند إليها المفهرس في عمله الاستنادي .

- إلا أننا نجد أن هناك نقص في المصادر المرجعية الجزائرية كبيليوغرفية وطنية، معاجم وقواميس لأعلام جزائرية أو موسوعات خاصة بالجزائر يمكن أن تساعد المفهرس للاعتماد عليها لإنشاء ملفات إستناد جزائري خاصة أن بلدنا تعرف تنوعا واختلافا فيما بعض المصطلحات سواء كانت أسماء إعلام أو مناطق جغرافية وإقليمية أو حتى فيما يحص جماعات على مختلف أشكالها خصوصا إذا نظرنا إلى الجانب التاريخي الذي تزخر به الجزائر إذ نلاحظ مثلا مند 1962م نجد أن هناك ثراء وتنوع وتغير متزايد ومستمر في مختلف المجالات وخصوصا الجانب السياسي وبالتالي ينعكس على الجانب البيلوغرافي وهذا ما يؤدي إلى إلزامية الضبط الاستنادي الذي عرف انتشارا واسعا للعالم المتقدم والي أصبح حلقة مهمة من حلقات الفهرس الوصفية على حد سواء.

- في إطار تطوير الشبكة الوطنية للمعلومات التي تقوم على أساس وضع وسائل والأدوات المتقنة، لجأ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST إلى الاهتمام بمشروع يخص ملف الإستناد بالجزائر ويتمثل هذا المشروع في وضع دليل علمي يغطي طرقة إنشاء عدة أنواع من ملفات الإستناد وأهدافها:

- أسماء المؤلفين الجزائريين.
- أسماء الهيئات الجزائرية
- أسماء الأماكن الجغرافية.

أما الجانب الموضوعي والمقصود به قوائم رؤوس الموضوعات لقد تمكن مخبر البحث تحت إشراف الدكتور دحمان مجيد من اللجوء إلى بعض القوائم العلمية لرؤوس الموضوعات منها الأمريكية L.C.S.H والكندية R.V.M والفرنسية RAMEAU وعليه يمكن الإعتماد على هذه الأخيرة وذلك بتكييفها حسب الحقائق التاريخية "السياسية" الثقافية وغيرها من المجلات الخاصة

بطابع جزائري، إذ من المستحيل أن نجد أي قائمة عالمية مهما كانت شهرتها تلائم الواقع أو الخصوصية الجزائرية.
وهذا ما يخص ملفات الإستناد في الجزائر أما إذا أردنا إلقاء نظرة لما قام به التونسيون نجد أن استنجدوا بترجمة رامو وذلك حسب المداخلة التي قدمت في ملتقى بيروت 28-29-2001 حول التكشيف وقد جاء فيها كملخص ما يلي[22]:
تستعرض هذه الدراسة قوائم رؤوس الموضوعات ولغات التصنيف المستخدمة في المكتبات مثل: دار الكتب الوطنية، ونلاحظ مدى عدم قدرتها على التكشيف المناسب مقارنة رؤوس الموضوعات الموسوعية الألفبائية[23] الموحدة رامو Rameau التي أظهرت نتائج هذا بالرغم من بعض النقائص الظرفية التي برزت عندما تم استخدامها في المجال التاريخي. وقد أولينا تضيف صاحبة المقال اهتماما خاصة عند تكشيف وثائق باللغة العربية لإمكانية استخدام قائمة رامو في طبعة عربية مع إضافة المصطلحات التي يقترحاها المستخدمون (القائمة رامو) التي تهم الوطن العربي والأمر الذي يساعد على تبادل المعلومات بسهولة عبر شبكة المكتبات.
5.6.4. آفاق مركز البحث في الإعلام التقني والعلمي في مجال ملفات الإستناد:
من بين المشاريع المستقبلية لمصلحة البحث والتطوير لمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي Cerist بما يسمى الموزع Serveur على مستوى مركز للبحث في الإعلام التقني والعلمي وذلك في إطار تطوير النظام الوطني للمعلومات، وبالتا[24] لي تطوير مشروع FAMA وإعطاءه بعد وطني وذلك يتبنى CERIST تطوير نماذج لملفات الإستناد وإدراجه في شبكة توزيع على مستوى التراب الوطني والذي يكون مقره المركز CERIST، وذلك لجعل كل المكتبات على المستوى الوطني للاشتراك في هذا المشروع الذي توضع فيه نماذج الملفات ومجمل الأدوات والمواصفات.
والتي تم التحكم فيه من الناحية التكنولوجية، والمنهجية، التنظيمية وذلك بإعطائها موصفات متفق عليها عالميا، وذلك نماذج لمختلف الملفات منها على الخصوص:
ملف المؤلفين، ملف الجماعات، مناطق جغرافية، وأخيرا رؤوس الموضوعات لأن من مهام المخبر التابع لدائرة البحث هو تطوير النماذج وليس إنشاء ملفات، لأنها تبقى على عاتق المكتبات وعلى رأسها المكتبة الوطنية لأنها تعتبر الوكيل الأول فيما يخص المراقبة البيليوغرافية، لقد حددت

مسؤولية المراقبة والضبط البيبليوغرافي لكل مكتبة وطنية وذلك انطلاقا من بناء قوائم الإستناد خاصة لمداخل أسماء المؤلفين وأسماء المناطق الجغرافية ويبقى على كل بلد إلزامية إنشاء هذه القوائم التي تسمح بتأسيس النظام العالمي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال بالنسبة لبرامج الضبط البيليوغرافي.

لأن نظام Fama الذي أشرف عليه د. دحمان وفريق البحث التابع له هو تطوير نماذج ملفات الإستناد لمساعدة المكتبات أو يمكننا القول أو لجعل حلقة الوصل بين المخبر والمكتبات أو مراكز التوثيق على رأسها المكتبة الوطنية على اختيار أشكال المداخل بكل مختلف أنواعها وعلى رأسها مداخل الأسماء بطريقة موحدة، وذلك للتقليل من التكاليف في حالة ما تبنت أي مكتبة على مستوى القطر الوطني الضبط الإستنادي، وذلك بإنشاء هذه الملفات بغية المساعدة في إعداد أشكال المداخل في البيبليوغرافية الوطنية بطريقة موحدة واعتماد قوائم مشتركة للتحقيق الإستنادي أو على القوائم المشتركة الجاهزة للاستخدام الآلي كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات التي تصدرها أمهات المكتبات مثل: الكونقرس والتي تعتمد هذه المنتوجات كسند للتحقيق أو الضبط الإستنادي من صيغ أسماء الأعلام والهيئات والمواضيع حتى لا يتبعثر ما ينبغي تجميعه من مواد وتسمى هذه الأدوات قوائم الإستناد، فهي إذن أوعية تدرج أشكال رسم الأسماء الشخصية والمعنوية ورؤوس الموضوعات ... الخ.

ولا تتم هذه الأشكال بطريقة اعتباطية أو على أساس جهود فردية منعزلة أو على معلومات عامة والتي قد لا تفي بالغرض المطلوب وإنما هي تقوم على أساس قواعد وتعليمات مضبوطة قائمة بذاتها.

من المعلوم أن تطور المعايير والتقنيات البيبليوغرافية التي تزامنت من التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع نمو الشبكات والخدمات البيبليوغرافية في كل هذه العوامل أدت إلى تطور الفهارس الآلية وخصوصا في البحث في الاتصال المباشر أو ما يسمى بالبحث عبر موقع الواب.

ومن الأسباب كذلك التي أدت إلى نمو هذا النشاط الإستنادي هو نمو هذه الفهارس وتنوعها وبالتالي توفيرها بشكل أسرع للمعلومات البيبليوغرافية.

هذا ما تزعم القيام به كمشروع مستقبلي لمركز الإعلام التقني والعلمي وهو توفير كل ما أنشأت من نماذج على موقع الواب والذي سوف يكون من أهم آفاق مشروع دائرة البحث والتطوير التابعة للمركز فيما يخص ملفات الإستناد في الجزائر.

الخاتمة:

من خلال عرضنا لمجموعة الأعمال التي قدمت كطروحات لحل مشاكل أو طرح اقتراحات لأجل تطوير تقنيات الضبط الاسنادي، وكذالك من خلال دراستنا المتواضعة لهذا الموضوع وجدنا أن بدايتها في البلاد العربية كانت بداية لا يستهان بها، إذ نجد أول عمل قدم يعود إلى سنة 1961 من قبل الاستنادين "محمود الشنيطي"

و"عبد المنعم فهمي" حيث أصدرا هذين الآخرين قائمة لمدخل رؤوس الأعلام العربية إلا أنها لم تنتشر في أوساط المكتبات كما أنها لم تستخدم كأداة للعمل، ولم تقف الأعمال عند هذه القائمة وفقط بل وجدت هناك عدة أعمال قام بها عدة باحثين في التخصص إلا أنها لم تلقى المستوى المطلوب رغم المجهودات التي بدل على المستوى الفردي وإن هذه الانفرادية لا تؤدي في أي حال من الأحوال إلى أدوات وقواعد مقننة تقوم على أساس تقني متفق عليه.

إن القوائم التي كانت تعتمد عليها ولفترة طويلة، المكتبات ومراكز المعلومات العربية لم تكن عربية بحثة بل كانت في أغلبها ترجمة أو تعريب مختصر أو مبتور لقوائم أجنبية وأبرزها القائمة الأمريكية L.C.S.H ورغم اعتماد قوائم أجنبية وترجمتها إلا أنها تبقى رغم هذه ناقصة نظرا لاختلاف العامل التاريخي، الديني والثقافي ...الخ

وبالتالي سواء اقتبست قوائم المداخل أو أنجزت ولم تلقى هذه الأخيرة تطبيقا ولا انتشارا ولا سيما في أوساط المكتبيين لأنها لم تعتمد على مقاييس مقننة عكس ما يوجد في البلاد الغربية، فنجد أن معظم الأعمال والبحوث تخص تقنيات الفهرسة وعلى رأسها الضبط الاستنادي ينجز في إطار مقنن وموحد وذلك بتحديد الشكل المعياري تحت إشراف هيئات وطنية مختصة كمخبر بحث تابع للمركز الوطني في الإعلام التقني والعلمي (CERIST) كمركز خبرة وتقنيات والمكتبة الوطنية كمركز ينشأ ملفات الاستناد، مستفيدا طبعا من خبرة CERIST لتصبح أي المكتبة الوطنية باعتبارها وكالة ببليوغرافية بدورها مركز خبرة بالنسبة للمكتبات الأخرى، زيادة على ذلك نجد أن الدول الغربية غالبا ما تتجمع في اشتراك عدة مشاريع تهتم بالخدمات الإستنادية وذالك من أجل تقسيم المجهودات وبالتالي تسهيل تبادل الخبرات التقنية في ما بينها، إذ غالبا ما تخرج بعدة برامج وتوصيات أبرزها التبادل الدولي لملفات الإستناد وإنشاء ما يسمى بالرقم الدولي للتسجيلة الإستنادية (ISAD)

رقم الإستناد يسمح بالتعرف على أي مؤلف عبر العالم كما هو الحال بالنسبة للكاتب ISBN وذلك لغرض التبادل على المستوى الدولي والعالمي أما على المستوى الوطني فإننا نجد أن العمل الإستنادي يعد في خطواته الأولى بحيث أن عمليات الضبط الإستنادي انطلقت عبر المشاريع التي تبناها المركز الوطني للبحث في الإعلام العلمي والتقني إذ تكلفت دائرة البحث والتطوير بهذا المشروع على مستوى المركز.

ومن هنا يتضح أن التجربة تعد في خطواتها الأولى، ولذا يستلزم عدة مجهودات من مختلف القطاعات لتطوير وتوسيع العمل الإستنادي ولذا يجب أن نتوصل إلى قواعد ملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار أشكال المداخل وهي القواعد التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأسماء العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة مع مراعاة الطبيعة التاريخية، دينية وثقافية. ومن هنا نقترح:

1) إنشاء وحفظ ملفات الاستناد سواء لأسماء الأعلام أو لرؤوس الموضوعات يستلزم أن تقوم به هيئة تتوفر لديها مجموعة كبيرة من أوعية المعلومات وتتوفر لديها الإمكانيات الفنية والبشرية والتجهيزات والحديثة الملائمة، ومن الأفضل أن تكون المكتبة الوطنية أو أحد المراكز الببليوغرافية الوطنية تعمل تحت إشراف لجنة من الخبراء والمختصين.

2) ينبغي أن يشمل الملف على رؤوس الأسماء التي تستخدم كمداخل مؤلفين مداخل رئيسية أو إضافية ومداخل رؤوس الموضوعات وهي تشمل:

- أسماء الأشخاص القديمة، الحديثة والمعاصرة على اختلاف أنواعها
- أسماء الهيئات الجزائرية على اختلاف أنواعها.
- الأسماء الجزافية (التي تستخدم كمداخل).

من الممكن أن يتم العمل دفعة واحدة (أي البدء من الصفر) أو على شكل مراحل ومن الأفضل البدء بأسماء الأعلام الجزائرية مع مراعاة في إعداد التسجيلات الإستنادية وهو وجود أوعية المعلومات التي تفهرس أو بالأحرى تضبط وذلك لتبرير العمل أو الإعداد الإستنادي.

3) توفير التجهيزات المادية والفكرية والمواصفات الببليوغرافية التي تحكم المحتوى الفكري للتسجيلات وذلك بتوفير شكل الاسم المختار والإحالات والأشكال الأخرى البديلة والمتصلة كما يجب إضافة المصادر التي يتم الرجوع إليها فيما يتعلق بالشكل المختار والإحالات.

4) حفظ وصيانة ملف الإستناد وذلك لأن هذا الأخير يتمتع بالديناميكية، فهو ينمو مع مرور الوقت وحسب تقدم العمل الإستنادي ولذلك يجب تسهيل التصحيح وتحديث التسجيلات وإنشاء العلاقات التي تتيح حماية البيانات في الملف.

5) إتاحة استخدام البيانات الإستنادية على الخط المباشر والمتصل بالحاسب الإلكتروني كمشروع مستقبلي الذي يتبناه المركز CERIST مستقبلا وذلك بإشراك المؤسسات الراغبة في ذلك أو توفره على شكل منتوج، كما يمكن أيضا إتاحة الملف في أشكال أخرى معمول بها دوليا كشكل المطبوع أو الميكروفورمي والمقروء آليا.

هوامش المقال:

1- محمد فتحي عبد الهادي .المعالجة الفنية لأوعية المعلومات: الفهرسة، التصنيف، التكشيف، الضبط الإستنادي . القاهرة : مكتبة الغريب، 1993. ص 109.

[2] سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي . الموسوعة العربية: مصطلحات علوم المكتبة والمعلومات والحاسبات= Arabic encyclopedia of library information and compter terms . القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001 .245 ص.

3 نفس الموسوعة السابقة . ص .244

[4] محمد فتحي عبد الهادي. دراسات في الضبط البيبليوغرافي .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1987. 181 ص.

[5] Beaudiquez Marcel.les fichiers d'autorité Bn-opale in ABF N°148 ،3éme trimestre p90 –30.

[6] نفس المرجع ص 28.

[7] محمد فتحي عبد الهادي .المعالجة الفنية لأوعية المعلومات: الفهرسة، التكشيف، الضبط الإستنادي . القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1993 . ص 109.

[8] عبد العزيز عبيد. التحقيق الإستنادي: أسسه ومنزلته في النظم المحسبة في مجلة المكتبات والملومات العربية - مج 6 ع2 1985. ص: .48

[9] نفس المصدر . نفس الصفحة.

[10] محمد فتحي عبد الهادي . دراسات في الضبط البيلوغرافي – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1987. 180 ص.

[11] IFLA ou FIAB fondé en 1927. la fédération des associations des bibliothécaires

[12] Beaudiquez ،marcel- les fichies d'autorités Bn-opale in Bulletin d'information- A.B.F N°148-3etrimètre 1990. p43

[13] Op cite. P: 95.

[14] MARIA WITT .Fichier d'autorité : creation et utilization in BBF .T.41. N°2. – 1996. – P94

[15] السويدان ناصر محمد . قوائم المداخل الأسماء العربية: دراسة تحليلية . في مجلة المكتبات والمعلومات العربية . مج2، 1986 ص .53

[16] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .إدارة التوثيق والمعلومات.الحلقة الثاني للاستخدام الحساب الالكتروني في الأعمال الببليوغرافية بالوطن العربي .الرياض .20-29 نوفمبر 1979:ورقة عمل .- القاهرة:(م.ع.ت.ث.ع).1979.

[17] السويدان ناصر محمد . قوائم المداخل الأسماء العربية :دراسة تحليلية .مج2 .1985.ص:54.

[18] معجم مطبوعات العربية والمعربة:جمعة ورتبة يوسف الياس سركيس. القاهرة مطبعة سركيس.1928. 144ص.

وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية مع ذكر أسماء مؤلفيها ولمحة من ترجمتهم وذلك من ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية 1339 الموافقةلـ1919هـ.

[19] محمد فتحي عبد الهادي . الضبط ألاستنادي للأسماء العربية في مجلة المكتبات والمعلومات العربية . مج6ع ح 1985.

[20] محمد فتحي عبد الهاديب. الفهرسة الموضوعية: رؤوس الموضوعات العربية . القاهرة: دار غريب للنشر، 2000. ص 31.

[21] أحمد طالب . التكشيف بالعربية تجربة المكتبة الأمريكية في بيروت . المجلة المغاربية للتوثيق عدد 11، 2000 . ص 33

[22] هي دورية نصف سنوية يصدرها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني إذ أنها تختص بنشر كل بحث أو تقرير يخص مجالات علم المعلومات ولعم المكتبات وتكنولوجيا المعلومات كما يمكن الإطلاع عليها في موقع الواب، ويشرف عليها د. مجيد دحمان.

http::://WWW.CERIST.DZ/CERIST/RIST/RIST.htm

[23] سلوي محمود. المجلة المغاربية للتوثيق 2001، عدد 11 ص .102

[24] الألفبائية: هذا ما وجدناه في نص المقال كما نجده في كتابات عربية أخرى بمصطلح آخر هو الأبجدي.

[25] تصريح د. مجيد دحمان مدير دائرة البحث والتطوير CERIST